



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 15 كانون الأول / ديسمبر، 2019

# القرار الأميركي - الصهيوني بإلغاء وكالة "الأونروا" وتصفية القضية الفلسطينية

أحمد مفلح

أحمد مفلح

باحث من فلسطين مقيم في لبنان، حاز شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، يعمل محرراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1 ..... مقدمة

2 ..... أولاً: النشأة والدور

3 ..... ثانياً: خدمات الأونروا

4 ..... 1. برنامج التعليم

5 ..... 2. برنامج الصحة

5 ..... 3. برنامج الخدمات الاجتماعية

6 ..... ثالثاً: محاولات التصفية والإلغاء

7 ..... 1. محاولات التصفية الأولى

8 ..... 2. من أوصلو إلى صفقة القرن

11 ..... 3. خطة ترامب

12 ..... 4. تهمة الفساد

15 ..... رابعاً: ردة الفعل العربية والفلسطينية

15 ..... 1. على الصعيد العربي

17 ..... 2. على الصعيد الفلسطيني

18 ..... خاتمة

20 ..... المراجع

## مقدمة

منذ تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى التي عُرفت اختصاراً بـ «الأونروا» UNRWA، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949، ينشغل، أول مرة، الرأي العام الفلسطيني ومتابعو شؤون الوكالة والمهتمون بقضية التجديد لولاية تفويضها لثلاثة أعوام (بدءاً من 30 حزيران/ يونيو 2020، حيث تنتهي ولايتها الحالية وُجِّد لها بالفعل حتى 30 حزيران/ يونيو 2023)، نظراً إلى الجهد الكبير الذي بذلته الإدارة الأميركية لمنع التجديد، كما سنرى في سياق هذه الدراسة<sup>(1)</sup>. وقد كان يعتبر مثل هذا القرار في السابق «روتينياً»، يمرّ ألياً كل ثلاثة أعوام في هذه الاجتماعات، من دون أن يتنبّه له حتى موظفو الأونروا أنفسهم، بوصفه تحصيلاً حاصلًا، إلى أن أطلقت الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، الذي أراد أن يتوجّج مرحلته بتصفية القضية الفلسطينية وإعلاء شأن إسرائيل على حساب العرب عمومًا والفلسطينيين وحياتهم وتاريخ قضيتهم ومستقبلها. فإضافة إلى دعمه المادي والسياسي المطلق للكيان الصهيوني، واعترافه بالقدس عاصمة أبدية موحّدة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها، قرر تصفية آخر شاهد على هذه القضية، وهي وكالة الأونروا من خلال تجفيف تمويلها وإلغائها، أو تحويلها إلى مجرد منظمة إغاثة إنسانية عربية محدودة وغير دولية، أو في أحسن الأحوال دمجها أو استبدالها بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بصفة عامة، وإسقاط الخصوصية الفلسطينية من خلال إعادة تعريف اللاجئين بما يتناسب مع سحب صفة لاجئ من أبناء اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم.

من المعروف أن الأونروا أنشئت متزامنة مع قرار الجمعية العامة رقم 194 الذي ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها في عام 1948. وباعتبارها وكالة مؤقتة ريثما يُنفَّذ هذا القرار، فإنها مكلفة، برعاية دولية، بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في البلدان والمناطق العربية التي لجؤوا إليها (الأردن، ولبنان، وسورية، والضفة الغربية، وقطاع غزة). طبعًا، هذا لا يعني أن القضية الفلسطينية وحقوق أبنائها مرتبطة بوجود الأونروا، بل باعتبارها «شاهدًا» دوليًا و«رمزيًا» على هذه القضية، إضافة إلى ما تقدمه من خدمات إلى أبناء المخيمات؛ إذ تقع نسبة كبرى منهم تحت خط الفقر في بعض دول اللجوء، حيث يُحرمون من أبسط الحقوق الإنسانية في العمل والطبابة والسكن، كما هو حاصل معهم في لبنان مثلاً.

بدأت هذه الهجمة الأميركية - الصهيونية على الأونروا مع شيوع الحديث عن «صفقة القرن» لحل القضية الفلسطينية في عام 2018. وكانت أولى خطواتها من خلال وقف الولايات المتحدة الأميركية مساعداتها (تقدّر بـ 300 مليون دولار) إلى الوكالة، بحجة فساد بعض موظفيها. وزادت هذه الهجمة بعدما ضغطت الولايات المتحدة على بعض الدول الأوروبية للتوقف عن دفع مساعداتها أيضًا؛ ما أثار ردة فعل فلسطينية وعربية ودولية، مستنكرة ورافضة، وخائفة، فهناك من يعتبر وجود الأونروا ضمانًا لعدم التوطين.

يثير هذا الواقع المستجد في مسار الأونروا مجموعة من الأسئلة الإشكالية:

- ما دور الأونروا وأهميتها السياسية والخدماتية بالنسبة إلى الفلسطينيين وقضيتهم؟
- إلى أي حد تعتبر الأونروا محميةً بالقرارات الدولية؟ ومن ثمّ هل يحق للولايات المتحدة، بمفردها، إلغائها أو تحويلها عن أهدافها، وإسقاط صفة اللاجئين عن ملايين الفلسطينيين؟
- ما موقف الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية المشاركة في صفقة القرن والرافضة لها، على السواء، وموقف الدول الغربية من أزمة الأونروا اليوم؟
- لماذا سكّنت إسرائيل والولايات المتحدة عن الأونروا طوال نحو سبعين عامًا، وأثارها اليوم؟

1 جرى تمديد ولاية الوكالة من دون إخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 194 (د3-)، وذلك بغالبية 170 صوتًا، في مقابل اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة وامتناع سبع دول عن التصويت.

سنحاول إيجاد أجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها في هذه الدراسة، من خلال منهج تاريخي تحليلي يتتبع نشأة الأونروا ودورها وخدماتها، وتحليل الموقف الأميريكي - الصهيوني منها، واستشراف مستقبلها.

## أولاً: النشأة والدور

في أثر نكبة عام 1948 التي أدت إلى اغتصاب فلسطين من الصهايين وتشريد نحو مليون شخص من سكانها ولجوتهم إلى البلدان العربية المجاورة، أو إلى أماكن أكثر أمناً في فلسطين التاريخية نفسها (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث عاشوا مازقاً معيشياً واجتماعياً وسياسياً، وبعد مشروعات ولجان وتوافقات سياسية واقتصادية عدة<sup>(2)</sup>، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها رقم 302 (الدورة الرابعة، 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى باعتبارها «منظمة دولية إنسانية موقته» (باشرت عملها في الأول من أيار/ مايو 1950)، سوف تساعد اللاجئين الفلسطينيين في التغلب على ظروف اللجوء القاسية التي يعيشونها<sup>(3)</sup>، وتُقدّم إليهم الحماية الإنسانية والحقوقية من مأكّل وملبس ومأوى ورعاية صحية وتعليم وحماية، حتى عودتهم وتعويضهم عما خسروه<sup>(4)</sup>.

صحيح أن هذه المساعدة كانت تعني في باطنها تغليب «التشغيل» على «الإغاثة»، أي المساعدة في التوطين، استناداً إلى ما جاءت به «بعثة كلاب»، وهذا ما كان واضحاً في التقرير السنوي الأول للأونروا (1950-1951): «من حيث المبدأ أنشئت 'الأونروا' من أجل تحويل برنامج الإغاثة [...] إلى برنامج مشروعات أشغال»<sup>(5)</sup>؛ إلا أن إنشائها ساعد في إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة وحيّة<sup>(6)</sup>، وأصبحت الوكالة، من خلال التسجيل الذي تقوم به، شاهداً دولياً على واقع هذه القضية وحق الفلسطينيين في عودتهم إلى ديارهم والتعويض لهم وعدم تذيوبهم ودمجهم في المجتمعات التي لجأوا إليها أو في دول الاغتراب الغربية، وذلك بناء على قرار الجمعية العامة رقم 194 (11 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، الفقرة 11<sup>(7)</sup>.

نظراً إلى أن وكالة الأونروا أنشئت بقرار من الجمعية العامة، اعترافاً من الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة عن مأساة الفلسطينيين، فإن الأونروا مسؤولة أمامها فحسب، لكن بقي القرار المؤثر والمتحكّم في الوكالة

2 في البداية أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين" UNCCP، بموجب القرار 194 (1948). وبموجب الفقرة 12 من القرار نفسه، ونتيجة الفشل في التوصل إلى حل لموضوع اللاجئين وحرب فلسطين في مؤتمر لوزان (27 نيسان/ أبريل - 12 أيلول/ سبتمبر 1949) الذي حضره ممثلون عن إسرائيل ولبنان وسورية ومصر والأردن واللجنة العربية العليا، شكلت لجنة التوفيق في 23 آب/ أغسطس 1949 "البعثة الاقتصادية للدرس" التي عُرفت باسم بعثة كلاب، نسبة إلى رئيسها غوردون كلاب. وأوصت البعثة بضرورة تأمين عمل للاجئين والتركيز على الحل الاقتصادي لقضيتهم وإعادة دمجهم في المجتمعات التي لجؤوا إليها، ولم تطالب إسرائيل بأي تنازلات سياسية واعتراف بما أقدمت عليه، كما لم توص بضرورة عودتهم. وبناء على هذه التوصية أنشأت الجمعية العامة وكالة الأونروا. لمزيد من التفاصيل، ينظر: جابر سليمان، **أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والأفاق وسبل المواجهة**، سلسلة حوارات السياسات-العلاقات اللبنانية الفلسطينية، 6 (بيروت: مبادرة المساحة المشتركة؛ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)؛ جان إيف أوليه، **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (1948-1951): حدود الرفض العربي**، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991).

3 Lance Bartholomeusz, "The Mandate of UNRWA at Sixty," accessed on 11/9/2019, at: <https://bit.ly/2Res9FR>

4 لمزيد من التفاصيل بشأن دور الأونروا وفرصها وقيودها، ينظر: "What Role for UNRWA? Opportunities and Constraints: A Durable Solution to the Palestinian Refugee Issue," Discussion Paper Prepared by BADIL Resource Center for Palestinian Refugee and Residency Rights for the PRRN Workshop on the Future of UNRWA, UK, February 2000, accessed on 19/9/2019, at: <https://bit.ly/2P6Spi0>

5 سليمان، ص 9.

6 وفق التعريف العملياتي للأونروا، فإن لاجئي فلسطين هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران/ يونيو 1946 وأيار/ مايو 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة الصراع العربي - الإسرائيلي في عام 1948. وإن خدمات الأونروا متاحة لأولئك الذين يعيشون في مناطق عملياتها، والذين ينطبق عليهم هذا التعريف وللمسجلين لدى الوكالة وفي حاجة إلى المساعدة. وإن أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمنحدرين من أصلهم مؤهلون أيضاً للتسجيل لديها. للمزيد، ينظر: "من نحن؟"، موقع الأونروا، شوهد في 2019/9/11، في: <https://bit.ly/2sGdglw>

7 ينص القرار 194، الفقرة 11، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة". لمزيد من التفصيل، ينظر: جورج طعمة، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947 - 1974**، 3 ط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993).

وسياستها وتشغيلها للدول صاحبة التمويل الأكبر لها، وأبرزها الولايات المتحدة<sup>(8)</sup>. هذا مع العلم أن ميزانية الأونروا هي من مسؤولية الأمم المتحدة، وليس مسؤولية الأونروا نفسها، فهي منظمة دولية وليست هيئة أو مؤسسة إنسانية.

نظرت هذه الدول المانحة إلى الأونروا على أنها ليست أكثر من وكالة لإيجاد عامل استقرار في المنطقة، من خلال تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين، ريثما يجري التوصل إلى حل لقضيتهم، وذلك لمنع الأزمات الاجتماعية والسياسية. ومن هنا تجنبت الوكالة الاقتراب من السياسة علناً، لكنها كانت دائماً «أداة» في يد اللاعبين الدوليين، يلاحقونها بمخططات التصفية والتقسيم، وأخيراً الإلغاء، كما سنرى لاحقاً.

إضافة إلى أهمية الأونروا ووجودها الرمزي والسياسي؛ إذ «أضحت هذه المنظمة الدولية بمثابة الحائط أو السدّ الأخير للدفاع عن حق العودة، ووحدة من أدوات الممانعة والنضال ضد مخططات تصفية قضية اللاجئين»<sup>(9)</sup>، فهي ضرورة اجتماعية ومعيشية لسكان المخيمات، حيث نسبة عالية من الفقر والعوز.

## ثانياً: خدمات الأونروا

على الرغم من التراجع الدائم والواضح والمستمر لتقديرات الأونروا، كمّاً ونوعاً، فإن خدماتها العينية، إضافة إلى دورها في تسجيل القيود والإحصاءات، بغض النظر عن دقتها وتفسيرها<sup>(10)</sup>، حاجة لا يمكن الاستغناء عنها؛ فهي أكثر من «رمزية» سياسية لحق العودة وشاهد على القضية الفلسطينية، مع أهمية هذا الأمر وقوّته.

نظرياً، وبحسب آخر إحصاء للمسجلين لديها (2018-2019)، تقدّم الأونروا خدماتها إلى 6171793 شخصاً، في مناطق عملياتها الخمس (لبنان، وسورية، والأردن، والضفة الغربية، وغزة)<sup>(11)</sup>، وضمن 58 مخيماً رسمياً، وآلاف التجمعات (ينظر الجدول 1).

8 أهم ممول لوكالة الأونروا كان الولايات المتحدة، ثم الاتحاد الأوروبي، حيث يغطي تمويلهما نحو 45 في المئة من موازنتها، التي وصلت في عام 2017 إلى نحو 1.2 مليار دولار أميركي؛ وبعدهما انضمت المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وألمانيا إلى قائمة أكبر خمسة مانحين. هذا إضافة إلى اليابان والسويد ونيوزلندا والنرويج وأستراليا. ينظر: "الشركاء الحكوميون"، موقع الأونروا، شوهد في 2019/9/11، في: <https://bit.ly/34MzYq9>

9 سليمان، ص 7.

10 أدرج في سجلات الأونروا، وعلى نحو آلي، كل من ينطبق عليه تعريف "اللاجئ" بحسب ما أقرته هي؛ أي من كان مقيماً في فلسطين طوال عامين قبل 1948، وتعرّضت أملاكه للخراب والضياع، وبناء عليه دخل سجلاتها أناس غير فلسطينيين لهم قيودهم في بلدهم الأصل. هذا إلى جانب أن الأونروا لا تشطب من قيودها الفلسطينيين الذين حصلوا على جنسية غير الفلسطينية، وهناك عدم دقة في تسجيل الوفيات، وإدخال الزوجة أو الزوج غير الفلسطيني/ الفلسطينية أحياناً في القيود. لهذا هناك دائماً لغط وتضارب في عدد الفلسطينيين بين سجلات الأونروا وسجلات الدولة المضيفة أو المؤسسات والمراكز الإحصائية. وهذا ما نراه بوضوح في لبنان، حيث عدد الفلسطينيين في لبنان بحسب قيود الأونروا (بحسب تسجيل شباب/ فبراير 2016) نحو 459292 نسمة، وبحسب سجلات الدولة اللبنانية الرسمية 592711، علماً أن العدد الفعلي المقيم لا يتعدى 175000 نسمة، بحسب الإحصاء الذي قامت به الجامعة الأميركية في بيروت ولجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في عام 2017، هو الأقرب إلى الواقع من خلال مشاهدات واقع المخيمات ومتابعتها. يُنظر: لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان، **التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان** (بيروت: 2017)، شوهد في 2019/9/12، في: <https://bit.ly/2DisA3m>

11 بالنسبة إلى العراق الذي لجأ إليه بين 3000 و5000 فلسطيني في عام 1948، رفضت الحكومة العراقية عند تشكيل وكالة الأونروا رفضاً كاملاً أن يكون العراق المنطقة السادسة لها، وتعهّدت الحكومة هناك بوضع إمكانات العراق كلها للإشراف الكامل على شؤون هؤلاء اللاجئين، في مقابل عدم تقديم أي تبرعات نقدية إلى الوكالة، مع إحتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم وعدم توطينهم. والجدير ذكره هنا، أن الأونروا تسلمت تبرعاً من الحكومة العراقية، في تموز/ يوليو 2011، قيمته مليوناً دولار من أجل برامج الأونروا الرئيسية، نظراً إلى الأزمة المالية التي تمر بها الوكالة. لمزيد من التفصيل بشأن وضع الفلسطينيين في العراق، ينظر: قسم الأرشيف والمعلومات، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، تقرير معلومات 12 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009). أما بالنسبة إلى مصر، حيث وصلها نحو 12000 لاجئ فلسطيني في عام 1948، فتكفلت بداية وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية بهم، وأقامت لهم معسكراً كبيراً في منطقة "القنطرة شرق"، ضمهم جميعاً. ثم شكّلت الوزارة لجنة باسم "اللجنة العليا لشؤون مهاجري فلسطين"، مؤلفة من عشرين عضواً يمثلون مختلف الوزارات والمصالح الرسمية المعنية، مهمتها الإشراف على اللاجئين في المعسكر من النواحي كلها، ووضعت تحت تصرف اللجنة مبالغ معيّنة من المال، ساهمت بها أيضاً جامعة الدول العربية. ووفرت لهم مختلف الخدمات، من تعليم وصحة ونواد. وبعد إلحاق قطاع غزة بالإدارة المصرية، عقب توقيع اتفاقية الهدنة في شباط/ فبراير 1949، أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً في أيلول/ سبتمبر 1949 بترحيل اللاجئين الفلسطينيين من المعسكر إلى قطاع غزة، وتحديداً إلى مخيم المغازي الذي أنشئ آنذاك، ولم يبق من الفلسطينيين سوى 4000 نسمة. وخلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد حرب عام 1956، صدرت مجموعة من القوانين المتعلقة بالوجود والنشاط الفلسطيني في مصر، وكانت في مجملها منحاظة إليهم، حيث جرى التعامل معهم بصفتهم عرباً لا يختلفون في شيء عن المصريين، فتمتع الفلسطينيون بمزايا المواطنة المصرية، من دون التأثير في واقعهم السياسي وهويتهم الوطنية، بما في ذلك العمل في الوظائف العامة وتملك الأراضي الزراعية والتعليم المجاني في المدارس الحكومية والجامعات، واستمرت هذه الحقوق بعد حرب حزيران/ يونيو 1967. لكن، في عهد محمد أنور السادات (وصل عددهم إلى نحو 35000 ألف نسمة)، تبدلت أحوالهم هذه، فجرى تجريدهم من حقوقهم في الإقامة في مصر، باستثناء من كان متزوجاً بمصرية، منذ أكثر من خمسة أعوام، أو ملتحقاً بمدرسة أو جامعة، ودافعاً رسومها، أو متعاقداً مع القطاع الخاص، أو من كانت لديه مصلحة تجارية أو استثمارات داخل البلد. وإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية، يعاني الفلسطينيون مشكلة وثائق السفر المقيّدة التي لا تمنح حاملها حق الدخول إلى مصر مرة أخرى، وكفي يضمن المسافر منهم الدخول مرة أخرى إلى مصر، يتعيّن عليه إما العودة إلى مصر كل ستة شهور لتجديد الإقامة، أو تزويد السلطات المصرية مقدماً بما يثبت عمله أو التحاقه بمؤسسة تعليمية.

## الجدول (1) عدد الفلسطينيين المسجلين في الأونروا بحسب البلد والمخيم

المجموع/ المعدّل	قطاع غزة	الضفة الغربية	سورية	لبنان	الأردن	2019-2018
6171793	1570295	1047990	643142	533885	2376481	المسجلون
58	8	19	9	12	10	المخيمات الرسمية <sup>(12)</sup>
28	38.8	24.5	30.3	50.7	17.3	النسبة المئوية للمسجلين في المخيمات

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: «بالأرقام»، موقع الأونروا، شوهد في 2019/9/12، في: <https://bit.ly/2qnl6P6>

يُقسّم برنامج خدمات الأونروا ثلاثة برامج كبرى: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى برامج صغيرة وموقّته ومحدودة.

### 1. برنامج التعليم

هذا البرنامج هو أوسع برامج الأونروا وأهمها على الإطلاق، على الرغم مما أصابه اليوم من تراجع؛ إذ اعتُبر في البداية برنامجاً تكميلياً لعملية التأهيل الاقتصادي، وخصوصاً التعليم المهني والتقني. ومع تعثّر بعثة كلاب أصبح التعليم هدفاً في حد ذاته.

تدير الأونروا نحو 708 مدارس (ابتدائية وإعدادية وثانوية؛ الثانويات في لبنان فحسب) و10 معاهد فنية وتربوية، تضم 22475 موظفاً (في التعليم فحسب)، و536015 تلميذاً (في المدارس والمعاهد)، (ينظر الجدول 2).

## الجدول (2) برنامج التعليم (2018-2017)

المجموع/ المعدّل	قطاع غزة	الضفة الغربية	سورية	لبنان	الأردن	الوصف
708	274	96	103	66	169	عدد المدارس
10	2	3	1	1	3	المعاهد الفنية والتربوية
22475	10256	2640	2308	2134	5137	الموظفون
536015	273720	49886	48694	37758	125957	التلامذة

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على المرجع نفسه.

حيث يحصل على تأشيرة للعودة مدتها عام واحد. ويصل عددهم اليوم بحسب بعض التقديرات نحو مئة ألف نسمة، يعيشون في المجتمع المصري، حيث لا تجمعات خاصة بهم. لمزيد من التفصيل، يُنظر: خالد بشير، "الفلسطينيون في مصر: الحكاية وما فيها"، حفريات، 2018/11/4، شوهد في 2019/11/28، في: <https://bit.ly/2RdrG6Q>

12 هناك تجمعات للفلسطينيين غير مصنفة، بحسب الأونروا مخيمات، يعيش فيها مئات العائلات الفلسطينية، ففي لبنان مثلاً هناك أكثر من 130 تجمّعاً بعيداً من المخيمات.

## 2. برنامج الصحة

يُعنى هذا البرنامج بالتقديمات الصحية الوقائية والأولية وصحة الأطفال والأمومة وتقديم اللقاحات ضد الأمراض السارية والمعدية وأمراض السكري وضغط الدم والأسنان (115 مركزاً ثابتاً ومنتقلاً)، من خلال 143 عيادة ومركزاً صحياً، وتحسين البيئة الصحية، ويتعاقد مع مستشفيات للعلاج وإجراء العمليات الجراحية. لكن هذا البرنامج لا يزال يعاني عدم الاهتمام الكافي والملائم بين عدد الأطباء (مثلاً ونسبة السكان، حيث يُخصّص طبيب واحد لمراجعة أكثر من مئة مريض في خلال الدوام الرسمي، أي بمعدل أقل من خمس دقائق لكل مريض، إذا عمل الطبيب بطاقته كلها، وهذا غير كافٍ، لكنه خدمة لا يمكن الاستغناء عنها (ينظر الجدول 3).

الجدول (3)  
برنامج الخدمات الصحية

الوصف	الأردن	لبنان	سورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المعدّل
المرافق الصحية الأولية	25	27	26	43	22	143
مرافق صحة الأسنان	33	19	18	24	21	115
موظفو برنامج الصحة	724	355	433	823	963	3298

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على المرجع نفسه.

## 3. برنامج الخدمات الاجتماعية

يقوم هذا البرنامج على تقديم المساعدات والإغاثة العينية المباشرة، مثل المواد الغذائية والإعمار من خلال إعادة تأهيل المساكن والمساعدة في إيجاد فرص عمل. وعلى الرغم من أهمية هذا البرنامج الذي يُعتبر عماد تأسيس الوكالة ومبرّرها، فإن ميزانيته تقلّصت من نحو 70 في المئة في بدايات التأسيس إلى أقل من 10 في المئة اليوم. وهذا الأمر يعني أن هذا البرنامج تحوّل من برنامج خدمات اجتماعية عامة إلى برنامج لمعالجة حالات العسر الشديد (برنامج شبكة الأمان الاجتماعي) الذي أنشئ نتيجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، لنسبة تصل إلى نحو 5 في المئة من الفلسطينيين، وهدفه حماية بعض الأشخاص من تفاقم حالة الفقر، إضافة إلى التطوير والتنمية والتأهيل المجتمعي (ينظر الجدول 4).

الجدول (4)  
برنامج الخدمات الاجتماعية

الوصف	الأردن	لبنان	سورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المعدّل
حالات العسر الشديد	58855	61672	-	36117	98935	255579
نسبة حالات العسر إلى عدد اللاجئين	6.3	11.8	-	3.5	6.5	4.7
عدد مراكز برامج المرأة	14	8	13	19	7	61
عدد مراكز التأهيل الاجتماعي	10	1	5	15	7	38
عدد مراكز التطوير الاجتماعي	1	0	13	0	0	14
موظفو برنامج الخدمات الاجتماعية	109	140	96	160	381	886

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على المرجع نفسه.



إضافة إلى هذه البرامج الخدمية الضرورية والكبرى، توفر الأونروا أيضاً خدمات وبرامج أخرى تقدّم مساعدات وفرص عمل، مثل برامج تحسين البنى التحتية في المخيمات وأعمال النظافة والصرف الصحي وتوفير القروض والكفالات.

ليس هدف هذا المبحث هو عرض خدمات الأونروا، على الرغم من أهميتها، بل إظهار أهمية دورها ووجودها الخدمي والمعيشي والوظيفي في حياة اللاجئين الفلسطينيين؛ حيث يصل عدد موظفيها إلى نحو 32000 موظف عربي ثابت، و211 موظفاً دولياً، إضافة إلى آلاف فرص العمل التعاقدية غير الثابتة؛ ما يعني القضاء على نسبة كبيرة من البطالة في مجتمعات اللجوء الفلسطيني، وكان العمل فيها هو سبب الدخل الوحيد لأكثر نسبة من العائلات الفلسطينية في لبنان مثلاً. هذا إضافة طبعاً إلى «رمزيتها» باعتبارها شاهداً دولياً على القضية الفلسطينية و«حارساً» مفترضاً لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها.

إذًا، فالإشكالية ليست سياسية فحسب، تُحل بصفقة أو مؤتمر أو حتى «مؤامرة»، بل هي حياة ومعيشة نحو ستة ملايين فلسطيني، فما سيناريوهات هذا الإلغاء؟ ولماذا الآن؟ وكيف أقحمت منظمة دولية إنسانية بحجم الأونروا في المتاهات السياسية؟ وما البدائل المعيشية؟

## ثالثاً: محاولات التصفية والإلغاء

هناك خمس حقائق علينا أخذها في الحسبان، قبل مناقشة خطط تصفية الأونروا وإلغائها:

- إن لتأسيس الأونروا بُعداً سياسياً، ربما يجهله بعض عموم الناس، وهو دورها العتيد في مراقبة تنفيذ القرار 194 في فقرته 11 ومتابعته، وجاء في أثر «البعثة الاقتصادية للدرس». هذا إضافة إلى أن الأونروا كانت تقوم بأدوار سياسية «كلما طلبت منها القوى الكبرى في المجتمع الدولي ذلك» (13)، بدءاً بانخراطها في مشروعات توطين اللاجئين الفلسطينيين في الخمسينيات، وحتى توقيع اتفاق أوسلو (أيلول / سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) ونقل مقرّها الرئيس من فيينا إلى غزة لمواكبتها تطورات عملية السلام. وراحت في عام 1994 تتبادل الرسائل مع منظمة التحرير الفلسطينية للتنسيق في مواصلة عملياتها في مناطق السلطة الفلسطينية، وتبنت برنامج «تطبيق السلام» ومشروع «مواصلة الخدمات». وبهذا المعنى هي ليست حيادية، بل «لها دور في تسهيل عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم، والتعويض على أساس التزام المجتمع الدولي بمسؤوليته. وحتى اليوم تؤكد الوكالة دورها في هذا الجانب» (14).

- لم تشكّل الأونروا يوماً خطراً على إسرائيل، على الرغم من انتقادات الأخيرة الدائمة لدورها، بل رأت (إسرائيل) فيها فرصة لعدم تحمّلها أي مسؤولية معيشية وخدمية تجاه من اقتلعتهم من أرضهم، وحملتّها للمجتمع الدولي؛ لهذا لم يمانع المندوب الإسرائيلي «مرّة» التجديد الروتيني لها في الجمعية العامة. وكان الإسرائيليون يقولون دائماً إنهم يُقدّرون الأونروا؛ باعتبارها عنصراً يُساهم في تعزيز الاستقرار في الضفة الغربية وغزة، بما يصب في إطار الأهداف الاستراتيجية الحيوية لإسرائيل (15).

13 سليمان، ص 13.

14 جيرهارد بلفر وإنغريد جاسنر، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين: مذكرة تُطالب المجتمع الدولي بحمل مسؤوليته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، تحرير محمد جرادات (بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، 1997)، ص 18، شوهد في 2019/9/12، في: <https://bit.ly/2rc1TCC>

15 Steven J. Rosen, "Why Has the U.S. Congress Done So Little About UNRWA?," Middle East Forum (Winter 2014-2015), at: <https://bit.ly/2DlybGW>

- بقيت الأونروا ناشطة في دورها وتفويضها الدوليين، على الرغم من محاولات إنهاء دورها، التي «ارتبطت بالسياق السياسي الذي أنشئت في إطاره هذه الوكالة وطبيعته الموقته» (16) من جهة، وتفويضها الملتبس والمزدوج ما بين الإغاثة/ التشغيل من جهة ثانية» (17) حتى اتفاق أوصلو بشأن الحل الدائم، حيث بُحث صراحة إمكان حلّها وتحويل مهماتها إلى السلطة الفلسطينية التي كان يُفترض أن تقوم بعد خمسة أعوام (1999). فُتُح الباب، صراحةً وعلناً، على دور الأونروا ومكانتها وأهميتها وعبئها الثقيل على المجتمع الدولي، حيث لم يجرؤ أحدٌ من قبل على طرحه أو الامتناع عن دفع مساهمته في موازنتها.
- يرفض الفلسطينيون، جملة وتفصيلاً، إلغاء الأونروا؛ باعتبارها شاهداً دولياً ومسؤولاً و«رمزياً» على قضيتهم، وخدماتها حق لهم، على المجتمع الدولي أن يتكفل بها، بصفته مسؤولاً عما أصابهم.
- تُعتبر الأونروا مسؤولة تجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الجهة المخولة لإلغاءها، وكانت تُجدد لها باستمرار كل ثلاثة أعوام على نحوروتيني؛ إذ انتقلت الحالة الموقته التي نصّت عليها المادة 6 من القرار 302، والتي كانت تُحدد عمر الوكالة بثمانية شهور تقريباً (بين أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر 1950)، إلى «الموافقة على بقائها» استناداً إلى تقريرها التشغيلي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1950، حيث أصدرت الجمعية العامة القرار 393 (د5-) الذي أكد «أنه لا يمكن إنهاء الإغاثة المباشرة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 6 من القرار 302 (د4-)»، وأوصت بمواصلة نشاطات الأونروا «استعداداً للوقت الذي ما عادت فيه المساعدة الدولية مُتاحة، ولتحقيق ظروف السلام والاستقرار في المنطقة» (18). ومن المعروف أن الجمعية العامة ليس فيها قرار نقض «فيتو»؛ لذا بدأ التحايل في إلغاء الأونروا من خلال تجفيف موازنتها، وهذا ما بدأت به الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، مؤخراً، بحجة الفساد في الوكالة، كما سنشرح لاحقاً.

## 1. محاولات التصفية الأولى

بدأت مخططات تصفية الأونروا الأولى، أو تحويل تفويضها ودورها، في الخمسينيات، أي منذ أسّست. وكانت هذه المخططات تقوم على مقارنة «اقتصادية/ اجتماعية»، ترتبط بمفهوم التوطين، وتُفسّر تفويض الأونروا ومحاولات تكييفه ليخدم «تصفيتها» والانتقال بها من «الإغاثة» إلى «التشغيل»؛ تنفيذاً لتوصيات «البعثة الاقتصادية للدرس» (بعثة كلاب)، من خلال «تقوية اقتصادات الدول المضيفة وتوفير فرص عمل للاجئين في الوقت عينه، بما يوصلهم إلى درجة من الاكتفاء الذاتي تسمح بشطبهم من سجلات الإغاثة»<sup>(19)</sup>. وأصبح واضحاً أن «عودة» اللاجئين الفلسطينيين مستحيلة، وهذا ما اعترف به جون بلاندفورد John B. Blandford، رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا، في مذكرة سرّية، قال فيها: «من المحتمل أن يكون هناك اتفاقٌ مشترك على أن ليس هناك من مكسب لأي من جهودنا في إذكاء حرائق وآمال إعادة إلى الوطن من جديد [...] يبدو من المستحسن أن يتم إعلام اللاجئين بشكل كامل وسريع»، لذا إعادة «التوطين» في الدول العربية هي الحل

16 يجب التذكير هنا أن هذا التدبير في الإغاثة كان موقّماً وينتهي، بحسب ما هو مخطط له، في موعد لا يتجاوز 31 كانون الأول/ ديسمبر 1950، أي بعد نحو ثمانية شهور من بدء عملها، ما لم تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة خلاف ذلك في دورتها العادية الخامسة. ينظر: المادة 6 من قرار الجمعية العامة رقم 302 (الدورة 4)، 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949.

17 سليمان، ص 10.

18 يراجع: المادتان 2 و4 من قرار الجمعية العامة رقم 393 (الدورة 5)، 2 كانون الأول/ ديسمبر 1950.

19 سليمان.

الممكن<sup>(20)</sup>. وبناء على ذلك، أقرّت الجمعية العامة في 26 كانون الثاني/يناير 1952 القرار رقم 513 (الفقرة 6) الذي ينص على «إنفاق 50 مليون دولار أميركي للإغاثة و200 مليون دولار لإعادة الإدماج [...] ليتم تنفيذها على مدى فترة ثلاثة أعوام تقريباً، اعتباراً من 1 تموز/ يوليو 1951»<sup>(21)</sup>. طلب القرار من الأونروا أن «تستكشف مع الحكومات المعنية مدى استحسان وعملية نقل إدارة الإغاثة إلى تلك الحكومات في أقرب وقت ممكن [...] [ويعتبر] أنه يجب خفض نفقات الإغاثة بما يتلاءم مع نفقات إعادة الدمج». وكان هناك شبه تجاوب من بعض الدول العربية؛ نظراً إلى الوضع الاقتصادي الذي كانت تمرّ به. لكن، فشل برنامج الدمج هذا في عام 1957؛ لأن الحكومات العربية اشترطت حماية حق العودة. ومنذ ذلك التاريخ سلكت الأونروا في برنامجها «الإغاثي»، وإن لم تتوقف مشروعات الدمج البديلة مثل القروض الصغيرة من أجل الاكتفاء الذاتي، حتى وصل أمر «التصفية» المبيّت إلى «اتفاق أوصلو»، وأمر «الإلغاء» إلى صفقة القرن في عام 2018.

## 2. من أوصلو إلى صفقة القرن

لنعترف أولاً أن القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير هي التي ساعدت في فتح المجال للمجاهرة بالتلاعب بدور الأونروا وتقليص خدماتها؛ على اعتبار أن الحل الدائم للقضية الفلسطينية، والسلام مع إسرائيل، وقدرة السلطة الفلسطينية العتيقة، كلها أمور باتت حاصلة.

لم نقل إن المنظمة واتفاق أوصلو طالبا رسمياً بإلغاء الوكالة، بل بنقل مهماتها، وشطب أساسها القائم على قرار الجمعية العامة رقم 194، من خلال تنصل المنظمة من حق العودة والقبول «افتراضياً» بتحمّل مهمات الأونروا، أو ادّعاء ذلك<sup>(22)</sup>. لكن هذه الخطوة «الناقصة» التي سرعان ما ظهر بطلانها وعدم موضوعيتها وجدّيتها، كما عبّر عن ذلك بعض مسؤولي المنظمة أنفسهم ومسؤولون في الأونروا، أدّت إلى الكلام عن تقليص دور الأونروا.

وتتمثّل المشكلة الأكبر في أن أحلام السلام هذه تبخّرت، ولم تكن أكثر من نافذة لدخول إسرائيل «النسيج العربي»، كما كان يقول ثيودور هيرتزل (مؤسس الصهيونية) ويردها شمعون بيريز دائماً<sup>(23)</sup>. فالسلطة غير قادرة حتى على توفير رواتب موظفيها، أي عاجزة عن القيام بدور الأونروا في حدّه الأدنى، والهجمة على الفلسطينيين زادت قتلاً وجوعاً وتدميراً وِعوزاً وفقرًا، لكن عيون المتربصين في «سد» أي بارقة أمل في وجه الفلسطينيين والضغط عليهم لم «تتبخّر»، بل كثرت المطالب بشأن «تقليص» دور الأونروا و«إلغائها»، على الرغم من أن بعض موظفيها الأجانب أنفسهم شككوا في هذا الطرح<sup>(24)</sup>. لكن، على مستوى القيّمين على الوكالة وداعميها وممّوليها، وانطلاقاً من الجوّ السياسي الدولي والعربي والفلسطيني الذي ساد آنذاك

20 Nitza Nachmias, "UNRWA Betrays Its Mission," *Middle East Quarterly*, vol. 19, no. 4 (Fall 2012), pp. 27-35, accessed on 12/9/2019, at: <https://bit.ly/368gbx>

21 ينظر: المادة 2 من قرار الجمعية العامة رقم 513 (الدورة 6)، 26 كانون الثاني/يناير 1952).

22 يذهب ستيفن روسن (عمل فترة طويلة رئيساً للجنة إيباك) إلى أن الحكومة الإسرائيلية ترى أن الأونروا كان لها دور حاسم، منذ أن سيطرت إسرائيل أول مرة على الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/ يونيو 1967؛ إذ وقع سفير إسرائيل في الأمم المتحدة مايكل كوماي، والمفوض العام للأونروا لورانس ميشيلمور، بعد فترة وجيزة من توقف القتال، في 12 حزيران/ يونيو 1967، اتفاقية رسمية تؤكد اعتراف دولة إسرائيل بنشاط الأونروا في الضفة الغربية وغزة وتسهيّل. والتزمت الحكومة الإسرائيلية على أساسها "بعدم التدخل" في شؤون وكالة الأمم المتحدة في المجال الإنساني، واحتفظت بالحق في التدخل فحسب عندما تكون هناك تهديدات للأمن القومي. وفي حزيران/ يونيو 1994، جرى تبادل رسائل ممانلة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأونروا لتمكين الأخيرة من مواصلة عملياتها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وبهذا حلت السلطة الفلسطينية محل الأردن ومصر دولتين مضيفتين قبل عام 1967. لمزيد بشأن هذا الموضوع، ينظر: Rosen؛ جابر سليمان، *العلاقات اللبنانية الفلسطينية: منظور سياسي وحقوقى وأمني*، سلسلة حوارات السياسات، رقم (5) (بيروت: مبادرة المساحة المشتركة، 2017، ص 17؛ "Exchange of Letters Constituting a Provisional Agreement Concerning Assistance to Palestine Refugees," Israel Ministry of Foreign Affairs, no. 8955, 14 Jun 1967, accessed on 18/9/2019, at: <https://bit.ly/2Pe4KBB>

23 يُنظر: شمعون بيريز، *الشرق الأوسط الجديد*، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

24 بلفر وجاسنر، ص 27، 28.

(1994)، بدأ بحث «مشروع مواءمة» الخدمات مع «خدمات» الدول المضيفة، وتحسين شروط الحياة اليومية في المخيمات تمهيداً للتوطين، وبدأ الأوروبيون يصرّحون بأن الدعم المقدم إلى الأونروا خاسر ومُكلف، ولا يتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة، لذا قد يتوقفون عن دفع حصتهم من التمويل، وإن الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها ربما لن تمُدّ لها. وكان ذلك كله تمهيداً لتسليم مهماتها إلى الدول المضيفة والتخلص من الوكالة، استناداً إلى «افتراض» أن اتفاق أوسلو سيكون حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، ومنها ما يخص مشكلة اللاجئين. وكان «الرد» على هذا «التفاؤل» من إسرائيل نفسها التي زاد ضغطها على الأونروا والفلسطينيين والمجتمع الدولي نفسه، وراحت تستعجل التخلص منها من خلال الاعتداء على مؤسساتها وبرامج عملها وموظفيها.

بغض النظر عن الظروف التي حوّت بـ «برنامج السلام» في تلك الفترة والذي تبخّر بعد عامين فقط، فقد أكد بيتر هانسن (المفوض العام للأونروا)، في عام 1996، «أن عمل الأونروا مستمر حتى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين؛ إذ يصعب الاعتقاد بوجود حل لهم في عام 1999»<sup>(25)</sup>.

إجمالاً، ما يمكن استنتاجه من تلك الفترة هو أن مشروعات السلام لم تصمد، والأوضاع الأمنية والمعيشية والسياسية للفلسطينيين زادت سوءاً، وما بقي من هذه المشروعات هو المطالبة العلنية بتقليص موازنة الأونروا وإلغائها وتملص المانحين فحسب؛ ما أدّى إلى تفاقم العجز في موازنتها، حتى وصل الحديث منذ عام 2015 إلى إمكان تأخير بدء العام الدراسي في مدارسها<sup>(26)</sup>؛ لولا التدخل اللافت من بعض الدول الخليجية (المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة) من أجل تغطية العجز<sup>(27)</sup>؛ أي يمكن القول دارت الدائرة ورمت الدول الغربية مسؤوليتها عن قضية الفلسطينيين على الدول العربية، وبدلاً من تنمية بعض الدول العربية المضيفة، كما اقترحت بعثة كلاب في عام 1949 - 1950 لحل «مشكلة» الفلسطينيين ودمجهم في المجتمعات العربية حيث همّ بالاتفاق مع بعض الدول المضيفة، يبدو أن الأمر وصل اليوم إلى «فرض» حل هذه القضية ودمج الفلسطينيين على حساب العرب ومن حسابهم، ورغم أنهم، وبالاتفاق مع بعض الدول العربية «غير المضيفة لاجئين» ومن دون «تنمية حقيقية» أو «سلام»، بل «استسلام» للعلاقة مع إسرائيل، وسحب أموال عربية، وذلك من خلال ما يُسمى «صفقة القرن»<sup>(28)</sup>.

ساد اعتقاد أن الموقف الأميركي من الأونروا يحمل تناقضاً ملتبساً، وخصوصاً موقف الكونغرس؛ حيث ينظر مؤيدو إسرائيل إلى الأونروا باعتبارها واحدة «من أسوأ وكالات الأمم المتحدة»<sup>(29)</sup>، واتهموها بأنها تؤوي الإرهابيين وتُعَلِّم الصراع المسلح ومعاداة السامية في مدارسها، وتُديم قضية اللاجئين الفلسطينيين بصفتها «مصدر توتر». ولهذا كانت تصدر دائماً تصريحات وبيانات صحافية من بعض أعضاء الكونغرس تستهدفها، وتحديدًا منذ عام 2013، فأصبح وقف تمويلها وإلغائها والتشكيك في مبرر وجودها سياسياً (عقبة أمام السلام وتعمل على إدامة الصراع) وأخلاقياً (الفساد)، بنداً مهماً في جدول أعمال السياسة الخارجية الأميركية

25 المرجع نفسه، ص 21.

26 للمزيد بشأن هذا الموضوع، يُنظر:

Annie Slemrod & Joe Dyke, "Can the UN's Agency for Palestinians be Fixed?," The New Humanitarian, 3/7/2015, accessed on 13/9/2019, at: <https://bit.ly/34Nr4IR>

27 للمزيد بشأن العجز في موازنة الأونروا، ينظر: جلال الحسيني، "تمويل الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين"، دليل الرصد السياسي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، 2015/7/3، شوهد في 2015/9/13، في: <https://bit.ly/2YbZZfY>

28 "صفقة القرن" أو "خطة ترامب للسلام" هي اقتراح، أو خطة سلام تهدف إلى حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أعدّها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وتشمل إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة. أعلنها جاريد كوشنر (صهر ترامب) في مؤتمر عُقد في البحرين (25 و26 حزيران/ يونيو 2019).

والكونغرس<sup>(30)</sup>. لكن، على الرغم من هذا كله، فإن الكونغرس، عموماً، بقي مؤيداً وثابتاً وموثوقاً للأونروا، ليس «حياً» فيها، بل خشية أن يؤدي ذلك إلى تأجيج الوضع المتفجر بالفعل في الشرق الأوسط، حيث يعتبرون «حق العودة» الذي يرمز إليه وجود الأونروا ذاته، قضية مقدّسة عند الفلسطينيين، وأيّ مسّ به في هذه الفترة ربما يوّجّ الغضب في «الشارع» العربي ويثير الغضب المعادي للولايات المتحدة، كما يرى ستيفن روسن، مستنداً إلى رأي كارين أبو زيد (المفوضة العامة الأسبق للأونروا 2005-2009)، اعتبرت فيه أنه حتى أولئك الذين يدقّقون في عمل الأونروا عن كثب ويتحدّونها بشدة هم أنفسهم الذين يضمنون دعم برامجها بالتمويل الكافي، وإن التهديدات المستمرة بخفض تمويلها أو إلغائها غير مؤثرة<sup>(31)</sup>.

لكن، مؤخراً، وتحديداً مع حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة، منذ أواخر عام 2015 ووصول ترامب إلى الحكم، اشتدت هذه الحملات وقويت على أرض الواقع، يدعمها ترامب نفسه، وينشرها نتياهو بقوله: «الوقت حان لأن تُعيد الأمم المتحدة النظر في وجود الأونروا»<sup>(32)</sup>، معتبراً أنها أبقت مشكلة اللاجئين بدلاً من أن تحلّها، وأن الأوان لحلّها ودمجها في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويقصد من ذلك ضرب خصوصية عمل الأونروا باعتبارها «حارسة» العودة وشاهدة على «قضية فلسطين»؛ بمعنى أن اللاجئين الفلسطينيين هم مجموعة لاجئين مثلهم مثل أي مهجرين نتيجة حروب وحوادث عادية يمكن حلّها مع استتباب الأمن في مناطقهم، أو توطينهم حيث هم، وليسوا أصحاب قضية ووطن مغتصب لا يمكنهم العودة إليه. ويعني أيضاً أن الأمم المتحدة والأونروا تطبّقان معايير مزدوجة عندما لا تُعيدان توطين الفلسطينيين ضمن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجرد تخصيص منظمة دولية خاصة بهم دون غيرهم هو انحياز من الأمم المتحدة ضد إسرائيل<sup>(33)</sup>.

اللافت في هذا المجال أن لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية، «إيباك» (AIPAC)، وهي الذراع السياسية الرئيسة للوبي المؤيد لإسرائيل، لم تكن في البداية متحمّسة لهذا الموقف الأميركي، ولم تدعمه بجدية، كما

30 من هذه الإجراءات التي طالب بها الكونغرس وهيئات أخرى، ولم ينجح سوى في واحدة منها (الأولى):  
- في عام 1999: فقرة 301 (ج) من قانون المساعدات الخارجية، حيث كانت مساعدة الولايات المتحدة للأونروا مشروطة باتخاذ التدابير الممكنة كلها للتأكد من أن أي مساعدة أميركية لا تذهب إلى أي مستفيد "يتلقّى تدريبات عسكرية" من أي منظمة إرهابية، أو إلى أي متورط في أي عمل إرهابي، فسُتت وأصبحت قانوناً (المادة 2222).  
- في عام 2003: قرار مجلس النواب رقم 311 الذي يحثّ الأونروا على إنشاء برنامج لإعادة توطين اللاجئين وحثّ المجتمع الدولي على الاعتراف بمحنة اللاجئين اليهود من الدول العربية (لم يُقرّ).  
- في عام 2006: قرار رقم 5278، قانون نزاهة الأونروا الذي طالب بتقديم المساعدة إليها بناءً على شهادة رئاسية مفادها أن الأونروا "ليست عائقاً أمام التوصل إلى حل دائم للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ودمجهم"، وبناءً على تقرير من وزير الخارجية بشأن مدى مساهمة الأونروا في حل مشكلة اللاجئين أو إدامتها؛ وإلى أي حدّ تُدرج مدارس الأونروا في موادها التعليمية أو برامج أخرى، عناصر معادية للسامية وتطالب بحرام إسرائيل من حقها في الوجود (لم يُقرّ).  
- في عام 2009: قرار مجلس النواب يُعيد تأكيد المادة 301 (ج) من قانون المساعدات الخارجية الذي يربط بين مساعدة الأونروا وعدم التورط في الإرهاب؛ ويدعو الأونروا إلى تحسين شفافيتها من خلال نشر نسخ إلكترونية من المواد التعليمية كلها المستخدمة في مدارسها؛ وبحثها على تحسين المساءلة عن طريق تنفيذ برامج التعرف إلى أسماء الإرهابيين وإجراءات الفحوص اللازمة التي من شأنها أن تساعد في ضمان أن موظفيها ومتطوعيها والمستفيدين منها ليسوا إرهابيين ولا ينتمون إلى منظمات إرهابية معروفة (لم يُقرّ). تكرر مثل هذا القرار في عامي 2010 و2011 (رقم 5065 و2829، لم يُقرّ).  
- في عام 2012 (تقرير السيناتور مارك كيرك Mark Kirk الأول): طلب مجلس الشيوخ من مكتب المحاسبة العامة تقديم تقرير يُقوّم قدرة السلطة الفلسطينية على تحمّل مسؤولية أي من البرامج والنشاطات التي تقوم بها الأونروا في الضفة الغربية؛ والإجراءات التي تتطلبها السلطة الفلسطينية من أجل تحمّل هذه المسؤولية؛ ورأي وزارة الخارجية والوزارات الإسرائيلية ذات الصلة، بما فيها وزارة الدفاع، بشأن جدوى نقل هذه البرامج والنشاطات من الأونروا إلى السلطة الفلسطينية (لم يُقرّ). وتبع هذا القرار، قرار كيرك الثاني في العام نفسه، ويقوم على مطالبة الأونروا بإعداد تقرير جديد عن تعريف "اللاجئين" ينسجم مع التعريفات الأميركية، ويُشير إلى العدد التقريبي للأشخاص الذين يتلقون خدمات الأونروا، والذين كانت فلسطين مكان إقامتهم بين حزيران/ يونيو 1946 وأيار/ مايو 1948 ونزوح نتيجة الصراع العربي - الإسرائيلي في عام 1948، وعدد المتحدّرين من هؤلاء الأشخاص (لم يُقرّ).  
- في عام 2013: قدم بعض أعضاء مجلس النواب "قانون مساءلة فلسطين" في 21 آذار/ مارس 2013، يمنع تمويل الأونروا، ما لم: تُراجع هيئة غير حكومية أميركية ميزانية الأونروا وتقديم هذه المراجعة إلى الكونغرس، وتُثبت هذه المراجعة، من خلال وزير الخارجية، أن الأونروا تفي بالمتطلبات المحددة منها (لم يُقرّ).  
- في عام 2014: قانون مكافحة الإرهاب الفلسطيني والأمم المتحدة لعام 2014، قدّمه ماركو روبيو Marco Rubio في 31 تموز/ يوليو 2014، ويقوم على تعديل المطلب 301 (ج) لحظر تقديم المساعدات إلى الأونروا ما لم تشهد وزيرة الخارجية على عدم وجود أي موظف أو مستفيد في الأونروا من حركة حماس أو من أي جماعة إرهابية، أو حرّض على دعائية معادية لإسرائيل أو معادية للسامية؛ وعدم استخدام أي منشأة تابعة للأونروا لأغراض إرهابية؛ وأن الأونروا تخضع لعمليات تدقيق مستقلة (لم يُقرّ). للمزيد يمكن مراجعة:

Rosen; Daniel Pipes, "History of the Kirk Amendment Concerning UNRWA," Middle East Forum, accessed on 19/9/2019K at: <https://bit.ly/34KNpXv>

31 Karen Abu Zayd, "Guest Writer: UNRWA Needs Support not Brickbats," Middle East Monitor, 29/1/2014, accessed on 4/12/2019, at: <https://bit.ly/2RpaUSt>

32 "نتياهو يدعو إلى حل الأونروا"، الجزيرة نت، 11/6/2017، شُهد في 18/9/2019، في: <https://bit.ly/33lyBro>

33 المرجع نفسه: سليمان، أزمة الأونروا الراهنة، ص 13.

لم تُعلن أي رأي يتعلق بهذا الموضوع، وبقيت بعيدة من هذه المبادرات<sup>(34)</sup>، وذلك ليس حباً في الأونروا طبعاً، لكن لأن هذه المقترحات كلها التي كانت تُقدم في الكونغرس كانت تولد ميتة وضعيفة، وخصوصاً أن الحكومة الإسرائيلية لم تكن تُعلن أي موقف صريح من الأونروا، وكانت تعتبرها عنصرًا يُعزز الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا هدف استراتيجي حيوي بالنسبة إلى إسرائيل<sup>(35)</sup>.

### 3. خطة ترامب

كانت الإشكالية الدائمة في هذا المجال تقوم على التساؤل الآتي: أيهما أقوى تأثيراً في الأخرى تجاه الأونروا، السياسة الإسرائيلية، أم المواقف الأميركية؟ علماً أن لإسرائيل موقفاً غير مُعلن من هذه الوكالة التي تعتبرها حملت عنها ضريبة لنحو سبعين عاماً، إضافة إلى التنسيق غير المُعلن أيضاً بين وزارة الدفاع الإسرائيلية وعمل الأونروا. هذا فضلاً عن أن الأونروا لا تمثل أي عقبة أو حمل ثقيل على السياسة الأميركية، إلا في ما يؤثر في أمن إسرائيل وبقائها، مع التذكير أن سياسات هذه الوكالة لا تخضع لرقابة مباشرة من الإدارة الأميركية وإن كانت أكبر ممولياً، وهي وكالة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتعمل بإشرافها ودعمها، لذلك فإن أي جهد لتغيير سياساتها لمصلحة إسرائيل سيكون عديم الجدوى، فكيف ستجد الإدارة الأميركية مخرجاً لمواقفها هذه؟

والسؤال الأكثر إشكالية: هل سيتأثر مانحو الأونروا الآخرون، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج وهولندا والسويد وأستراليا، بهذا الموقف الأميركي، وخصوصاً أن القسم الرفض للأونروا في الكونغرس كان دائماً يحاول التأثير في هذه الدول لوقف دعمها ومساعدتها لهذه الوكالة؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، لا بد من التوقف عند الخطوات والقرارات السياسية التي اتخذتها إدارة ترامب خلال أقل من عامين في حق القضية الفلسطينية، وكانت الأمضى جرحاً في مسارها وتاريخها، منها قراران يتعلقان بالأونروا وموازنتها: تمثّل الأول في تقليص المساعدات المخصصة لها (16 كانون الثاني/ يناير 2018)، أما الثاني فتمثّل في قطع التمويل عنها نهائياً (3 آب/ أغسطس 2018)<sup>(36)</sup>.

تزامنت هذه المواقف الأميركية مع تصريحات لرئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو؛ حيث قال إن «الوقت حان لأن تُعيد الأمم المتحدة النظر في وجود الأونروا». إنها سياسة أميركية - إسرائيلية متناغمة لإلغاء الأونروا باعتبارها شاهداً دولياً على القضية الفلسطينية بكل حيثياتها، إضافة إلى الاعتقاد أن إلغاء الأونروا الآن وفي الوقت الذي تضغط الإدارة الأميركية على السلطة الفلسطينية المتهالكة والضعيفة، مادياً وسياسياً وحتى أمنياً، لتتحمل مهمات «غوث» اللاجئيين وتشغيلهم بدلاً من الأونروا، سوف يجعلها ترضخ أكثر تحت وطأة الواقع الشديدة، للإملاءات الإسرائيلية. وبذلك تُنهي «المشكلة الفلسطينية» وتحقق مسعاها الدائم نحو تحقيق «شرق أوسط» هادئ ومستقر، يوفر لإسرائيل أقصى درجات الأمن، وهي دائماً أول من يعلم بخطت إسرائيل تجاه «مشكلة» اللاجئيين الفلسطينيين ويدعمها. ومحاولة إلغاء الأونروا ليست بعيدة من هذه الخطت التي استجدت في السياسة الإسرائيلية، واعتبرتها معركة وسلاحاً جديداً «ونكبة» أخرى تُضاف إلى «نكبات»

34 Rosen.

35 Ibid; "Exchange of Letters Constituting a Provisional Agreement Concerning Assistance to Palestine Refugees."

36 ينظر: "قرارات ترامب السبعة لتصفية القضية الفلسطينية"، الجزيرة نت، 10/9/2018، شوهد في 19/9/2019، في: <https://bit.ly/33Phu7n>؛ أحمد علي حسن، "9 قرارات غير مسبوقه.. هكذا حارب ترامب القضية الفلسطينية"، 19/11/2019، خليج أونلاين، شوهد في 5/12/2019، في: <https://bit.ly/2RaC3Z8>.

إضافة إلى القرارين المتعلقين بالأونروا، اتخذت إدارة ترامب قراراً باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل (16 كانون الأول/ ديسمبر 2017) ونقل السفارة الأميركية إليها (14 أيار/ مايو 2018)، قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية (2 آب/ أغسطس 2018) وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن (10 أيلول/ سبتمبر 2018) وطرده السفير الفلسطيني (16 أيلول/ سبتمبر 2018) ووقف دعم مستشفيات القدس (7 أيلول/ سبتمبر 2018).

العرب عمومًا والفلسطينيين خصوصًا، في ظل الوضع العربي المتهاك، والفلسطينيين المنقسم، والتسابق العربي لكسب ودّ إسرائيل والتوسّل إلى الأمن من الولايات المتحدة. فكان الثمن إلغاء الأونروا، نظرًا إلى ما تمثّله من «رمزية» دولية لعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتوطيئهم في أماكن وجودهم، وإسقاط صفة لاجئ عنهم نهائيًا<sup>(37)</sup>.

إذًا، صبر الصهيوونيون على الأونروا أكثر من سبعين عامًا بانتهازية، وبعد أكثر من عقد ونصف العقد على «حترقات» وخطط مؤيدي إسرائيل الأميركيين في مجلس النواب والكونغرس، وصلت الإدارة الأميركية التي «تبنت» صراحة المشروعات الصهيونية في تصفية القضية الفلسطينية و«شواهدا» كلها، ومنها الأونروا، وإن كانت الأخيرة ليست الشاهد الوحيد على معاناة الفلسطينيين، فأدركت إسرائيل جدية هذه الإدارة وعملائيتها، فأعطتها «الضوء الأخضر» للمضي والشروع في برامج التصفية<sup>(38)</sup>. وبدأت هذه الخطة باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأميركية إليها، وتجميد حصة الولايات المتحدة في تمويل الأونروا وقطعها نهائيًا وغيرها من الإجراءات، في مقابل «الصمت العربي». وكانت تخشى ردة الفعل العربية، لكن يبدو أن ممارسة إسرائيل والسياسة الأميركية سياسة ترويض العرب والخطوة نجحت، وهنا صدقت غولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل (رابع رئيسة وزراء في إسرائيل 1969-1974) بعد إحراق المسجد الأقصى في 21 آب/ أغسطس 1969، لما قالت: «لم أنم ليلتها وأنا أتخيّل كيف أن العرب سيدخلون إسرائيل أفواجًا أفواجًا من كل حدبٍ وصوب [...] لكن عندما طلع الصباح ولم يحدث شيء، أدركتُ أن بمقدورنا أن نفعل ما نشاء فهذه أمة نائمة»<sup>(39)</sup>.

وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية بالقانون لا سلطة لها على الوكالة، وإن كانت أكبر مانحها وممولها، حيث لا «فيتو» لأي عضو في الجمعية العامة يمنع مثلاً التجديد التلقائي والروتيني لها كل ثلاثة أو خمسة أعوام، وأن أمر إلغائها في الظروف الراهنة صعبٌ أو شبه مستحيل، فإنها تقدم مبررًا لإلغاء الأونروا وكسب تأييد المانحين الآخرين، بالحديث عن «فساد» في عمل الوكالة، هادفةً من وراء ذلك إلى تقزيمها وشلّ عملها، أو رمي تمويلها على الدول العربية، وإلى التنصّل من المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم من خلال تحويلها إلى قضية عربية فحسب<sup>(40)</sup>.

#### 4. تهمة الفساد

في هذا السياق أيضًا، لا بد من التوقف عند بعض التساؤلات الضرورية لفهم ما تقوم به هذه الإدارة الأميركية ومن خلفها إسرائيل:

37 للمزيد بشأن هذا الموضوع، راجع تصريحات وزير المواصلات والشؤون الاستخباراتية في إسرائيل، يسراييل كاتس في: "تلميحات إسرائيلية إلى خطة أميركية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين"، وكالة القدس للأخبار، 2018/9/12، شوهد في 2019/9/19، في: <https://bit.ly/2rTCP10>

38 هناك من يرى أن الموقف الإسرائيلي بدأ يتغيّر من الأونروا خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000)، عندما تعاطف بعض كبار موظفيها مع الحالة الفلسطينية، حيث شوهد بيتر هانسن (المفوض العام للأونروا) يركب عند زار بيت الطفل محمد الدرة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2000، فضغبت الحكومة الإسرائيلية على أمين عام الأمم المتحدة الأسبق، كوفي عنان، وأنهى تعاقده، وعين بدلًا منه الأميركي كارن أبو زيد التي أبدت أيضًا تعاطفها مع معاناة سكان قطاع غزة، وحملت إسرائيل مسؤولية خرق الهدنة في عام 2008 التي أبرمتها مصر بين المقاومة وإسرائيل. ولم يكن المفوضان اللاحقان، فيليب غراندي وبيير كرينبول، أقل تعاطفًا مع مأساة اللاجئين الفلسطينيين. هذا إلى جانب اتهام إسرائيل وكالة الأونروا، بعد انسحابها من غزة في عام 2005، بنقل الصواريخ في سياراتها، فراحت تراقب موظفيها، وتطالب بطرد من يبدى أي تعاطف مع الشعب الفلسطيني، وهاجمت مدارسها في الأعوام 2008 / 2009 و2014، حيث دانت الأمم المتحدة هذه الهجمات التي تسببت في قتل عشرات المدنيين، بينهم 13 موظفًا في صيف 2014، وحققت الأمم المتحدة في تلك الهجمات وطالبت إسرائيل بدفع تعويضات. للمزيد، يُنظر: عبد الحميد صيام، "الأونروا في مرمى النيران: محاولات لقتل الشاهد الحي على نكبة الشعب الفلسطيني"، القدس العربي، 2019/8/3.

39 ينظر: محمود كعوش، "من الذاكرة الفلسطينية ... جريمة حرق المسجد الأقصى المبارك"، رأي اليوم (لندن)، 2015/8/21، شوهد في 2019/9/20، في: <https://bit.ly/380dXGr>

40 بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، "مواجهة الهجمة على الأونروا: ورقة محددات ومبادئ ومقترح، خطة استراتيجية فلسطينية"، أيلول/ سبتمبر 2018، ص 11، شوهد في 2019/9/20، في: <https://bit.ly/33MPjWm>

- هل ظاهرة الفساد جديدة أو مستجدّة في الأونروا؟ ولماذا «شاعت» اليوم؟ إذ إن الفساد ليس موضوعاً جديداً في أدبيات الأمم المتحدة، وسبق أن كشفت أطراف فلسطينية فضائح كبرى فيها، لكنها مرّت من دون محاسبة.
- هل تخلو مؤسسة حكومية أو دولية من ظاهرة الفساد؟
- هل يمكن أخذ مؤسسة ما بفساد بعض موظفيها؟
- كيف تُفسّر ظاهرة الفساد، المالية والأخلاقية، التي تُلاحق الرؤساء ورؤساء الوزراء والوزراء في الولايات المتحدة نفسها وفي إسرائيل ومعظم دول العالم؟
- هل تُلغى كل مؤسسة ظهر فيها فساد؟ وهل يُصحّ الفساد بإغلاقها؟
- هل إدارة ترامب هي المسؤولة عن الأونروا وتقويمها؟
- هل الهدف من هذا التشهير إفشال الأونروا وتحويلها إلى منظمة شكلية أو استبدالها بالدول المضيفة أو بمؤسسات أخرى؟
- هل ستنتج هذه المحاولات الأميركية - الصهيونية في «تشويه» صورة الأونروا عند اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم وتأجيج حالة الصدام معها، باعتبارها لا تتمتع بالكفاءة اللازمة والقيم الأخلاقية وتُدّيم مأساتهم؟
- هل يمكن الحكم على مؤسسة بأي تهمة كانت، قبل التحقيق؟

اللافت هنا أن رموزاً في الإدارة الأميركية، مسؤولين عن تسويق «صفقة القرن» ويديرون ملف المنطقة العربية، مثل جاريد كوشنر (صهر ترامب وكبير مستشاريه) ونيكي هيلي (سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الأمم المتحدة) وجيسون غرينبلات (مبعوث ترامب لعملية السلام في الشرق الأوسط)، بدؤوا فجأة، أو بالتزامن مع «صفقة القرن»، إطلاق «تُهم الفساد» ضد الأونروا كلها، وليس بعض الموظفين فيها، من دون تحقيق وإصدار حكم، سوى ما كشفه تقرير «مكتب الأخلاقيات» التابع للأمم المتحدة عن «سوء إدارة واستغلال سلطة من مسؤولين على أعلى مستوى في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»؛ إذ ذكر التقرير «انتهاكات خطيرة للأخلاقيات» وجّه بعضها إلى المفوض العام للوكالة، بيير كرينبول<sup>(41)</sup>، وتضمّن اتهامات لبعض كبار مسؤوليها بالتورط في «سلوك جنسي غير لائق ومحاباة وتمييز وغيرها من ممارسات استغلال السلطة لمنافع شخصية وقمع المخالفين بالرأي تحقيقاً لأهداف شخصية». وهذا يعني أن هناك رابطاً ما بين تسويق الصفقة والتحضير لها وهذا الحديث (ولا نقول إشاعات، لأننا نسلّم بفساد ما في الأونروا) عن فساد الأونروا (وليس الفساد في الأونروا)، ما يجعلنا نعتبر أن هذه «التهم» العامة اليوم، وفي هذا الشكل، سياسية أكثر منها إدارية، وإلغائية أكثر منها إصلاحية، وغوغائية أكثر منها موضوعية، حيث لا سند قانوني واضح ارتكز عليه هذا المكتب ولا تحقيقات، وربما تكون هذه التهم صحيحة. ومرة أخرى هذا ليس دفاعاً عن الفاسدين في الأونروا وما أكثرهم، بل هو دفاع عن الأونروا نفسها نظراً إلى الاعتبارات السابقة.

41 استقال من منصبه هذا بصفته مفوضاً عاماً للوكالة في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، بمفعول رجعي، بعد أن وجهت إليه الاتهامات بالفساد والتقصير وإساءة استخدام السلطة، وخضع لتحقيق داخلي. وتسلم مهماته، بالوكالة، مساعده كريستيان ساندرز.



الغريب في الأمر أن دولاً أوروبية أخرى، مثل سويسرا وهولندا وبلجيكا والسويد والنرويج، تبنت هذه الدعاية الأميركية، واتخذت قراراتها السريعة أو المتسرّعة، في امتناع عن دفع حصتها من تمويل الأونروا، وكأنها كانت تنتظر الإشارة للتخلّص من هذا العبء المالي والسياسي تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من تعرّضها لانتقاد شديد من منظمات أوروبية إنسانية. وهذه المواقف والقرارات ليست عفوية أو آنية، بل هي سياسة مدبّرة ومحبوكة بإتقان من راعٍ وموجّه، وخصوصاً أن هذه الدول نفسها تعرف أهمية المساعدات الإنسانية التي تقدّمها الأونروا إلى الفلسطينيين، بغض النظر عن بعدها السياسي، وتعرف أيضاً أنه لا يمكن الحكم على منظمة دولية مسؤولة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال تصرفات وسلوك بعض الموظفين الغربيين أساساً، قبل انتهاء التحقيقات التي تجري على نحو جدي أصلاً.

اللافت عموماً، وبالنسبة إلى الموقف الأوروبي خصوصاً، قرار البرلمان الأوروبي الاستمرار في دعم تمويل الأونروا في عام 2020؛ إذ جرى تصويت لجنة الموازنة في الاتحاد الأوروبي، بالإجماع (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، على رفض مقترح قطع مساعدات الاتحاد عن الأونروا<sup>(42)</sup>، الأمر الذي يمهدّ لنيلها تفويض الجمعية العامة للأمم المتحدة والاستمرار.

نذكر أن تقريراً نشرته «شبكة تقويم أداء المنظمات المتعددة الأطراف» MOPAN<sup>(43)</sup> في 11 حزيران/ يونيو 2019 يتناقض ويتعارض مع تقويم الولايات المتحدة للأونروا. وجاء في تقرير التقويم الذي فحص أداء الأونروا في عامي 2017 و2018، لناحية فاعليتها التنظيمية (الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية والعلاقات والأداء) والنتائج التي حققتها، في مقابل أهدافها، والذي نوقش في مؤتمر في عمّان (الأردن) في الثامن عشر من الشهر نفسه؛ وهو التقويم الثاني للأونروا، حيث كان التقويم الأول في عام 2011، «بشكل عام، أدّت الاضطرابات السياسية والنزاع والقيود المفروضة على السفر والتجارة وشحن الموارد إلى إعاقة قدرة 'الأونروا' بشكل كبير على تحقيق النتائج المرجوة وتحقيق الأهداف المقررة»<sup>(44)</sup>. واللافت هنا أن هذا التقرير صدر بعد عام تقريباً من توقف الولايات المتحدة عن تقديم مساعداتها إلى الأونروا، ما أدّى إلى خفض نحو 300 مليون دولار من ميزانية تشغيلها التي تبلغ 1.2 مليار دولار؛ ما أدّى أيضاً في نيسان/ أبريل 2019 إلى عجز كليّ في هذه الميزانية بلغ 446 مليون دولار، على الرغم من أن هذا العجز جرت تغطيته لاحقاً من خلال زيادة المساهمات من دول أخرى، وتحديدًا من دول عربية.

عرضت شبكة تقويم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في تقريرها أيضاً الفوائد الإيجابية للأونروا التي تضمّ، بحسب تقدير الشبكة، أكثر من 28000 موظف، معظمهم من «اللاجئين الفلسطينيين»، ومن «مجتمعات اللاجئين التي تخدمها الأونروا». ووجد التقرير أيضاً أن عمل الأونروا يتأثر بالبيئة التي تشتغل فيها، مثل انعدام الحلول السياسية في ما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية والحصار المفروض على غزة والحرب الأهلية السورية ومشكلة تمويل الأونروا؛ ما أثر في قدرتها على تقديم خدماتها وتطويرها بما يتجاوز «الضروريات» المتمثلة في توفير التعليم والصحة وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في المخيمات. وهذا ليس بالأمر الجديد.

بقيت الأسئلة التي قدّمناها في بداية هذا المبحث من دون إجابات واضحة ومقنعة، والجواب الأميركي الوحيد الذي يختصر هذه القضية هو ما قاله غرينبلات، لا تحقّق الأونروا ما تتمناه، وتعمل حالياً في الرمق الأخير، ويستحق الفلسطينيون جهة دعم أفضل منها. وتنتظر الولايات المتحدة اجتماعات الجمعية العامة

42 "ترحيب فلسطيني بقرار البرلمان الأوروبي دعم الأونروا"، بوابة الشرق الإلكترونية (قطر)، 2019/10/3، شوهد في 2019/12/4، في: <https://bit.ly/2qn2sYK>

43 شبكة MOPAN مؤلفة من 18 دولة تشترك في تقويم فاعلية المنظمات الرئيسية التي تموّلها هذه الدول، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والصناديق العالمية. والأونروا واحدة من 14 منظمة جرى تقويمها بين عامي 2017 و2018. لمزيد عن هذه الشبكة، وتقويمها للأونروا، ينظر: Maayan Hoffman, "Is UNRWA Crying Wolf?" *The Jerusalem Post*, 12/6/2019, accessed on 20/9/2019, at: <https://bit.ly/2Lim6W>

44 Ibid.

التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 2019، وتمتد حتى كانون الأول/ ديسمبر، علماً تستطيع التأثير في قراراتها وتنجح في عدم تجديد التفويض لولاية جديدة للأونروا لفترة ثلاثة أعوام، تبدأ من 30 حزيران/ يونيو 2020. لكن البوادر الدولية لا توحى بذلك، وهذا ما أعده أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي قال في 26 أيلول/ سبتمبر 2019: «إذا تغير تفويض الوكالة وُجِّد منه عند تجديده في غضون أسابيع قليلة، فستدفع البلدان المضيفة واللاجئون أنفسهم الثمن الأعلى»<sup>(45)</sup>.

إذًا، كان الرهان الأهم في ذلك كله على اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 2019، حيث يُنتظر تمديد ولاية الأونروا، دورة كاملة مدة ثلاثة أعوام، حتى نهاية حزيران/ يونيو 2023، وهذا ما حصل؛ إذ صوّت لقرار التمديد 170 عضواً، في مقابل اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة، وامتناع سبع دول عن التصويت. ففشل المخطط الأميركي - الصهيوني، مؤقتاً، لأن الإدارة الأميركية لن تهدأ، وسوف تستكمل «صفقة قرنها»، وتأجلت بذلك مرحلة معاودة إنتاج «نكبة فلسطينية» أخرى، وسوف تستمر في الدعوة إلى اتخاذ قرار بإسناد ملف اللاجئين الفلسطينيين إلى مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة، أو «رميها» في أحضان الدول العربية، يقدمون إليها ميزانيتها، لكن ليس باعتبارها وكالة دولية، بل منظمة إنسانية عربية محدودة، وتكون مقدمة للتوطين، أو في أحسن الحالات بالنسبة إلى الدول العربية التي ترفضه، فتح باب الهجرة للفلسطينيين، وبذلك تنهي قضيتهم<sup>(46)</sup>. وهذا سيناريو، إلى الآن، مستبعد بحسب المواقف الدولية التي تؤيد بقاء الأونروا وزادت نسبة مساهمتها العادية، وبحسب المواقف والإجراءات التي تقوم بها إدارة الأونروا نفسها، حيث تؤمن بعض الدعم والتوفير، ونجحت في ذلك، إذ قلّصت العجز إلى 89 مليار دولار<sup>(47)</sup>، من أصل عجز وصل في العامين الماضيين إلى 1.2 مليار دولار.

## رابعاً: ردة الفعل العربية والفلسطينية

### 1. على الصعيد العربي

في كلمة له في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة العادية (152) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في 10 أيلول/ سبتمبر 2019، قال المفوض العام الحالي لوكالة الأونروا بيير كرينبول، إن «أزمة الأونروا لم تنته بعد، وهي بالتأكيد ليست أزمة مالية صرفاً، بل في الأساس أزمة سياسية متعلّقة بمصير لاجئي فلسطين ومستقبلهم، وهي إحدى قضايا الوضع النهائي الرئيسة إلى جانب القدس. فعلى مدار الشهور الثمانية عشر الماضية، وتوازياً مع قطع التمويل، شهدنا حملة مستمرة لنزع الشرعية عن اللاجئين الفلسطينيين. وفي إطار هذه الحملة التي تستهدفنا، تُوظف السُّبل والوسائل كلها؛ إذ هناك من يحاول التشكيك في فكرة وجود لاجئين فلسطينيين من الأساس وتقويضها، على الرغم من أن المجتمع الدولي كرّس اعترافه بهم في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة». ويتمثل التحريف الأكبر على الإطلاق، كما يرى كرينبول، في تكرار تأكيد أن لاجئي فلسطين هم «اللاجئون الوحيدون على هذا الكوكب الذين تعتبر ذريتهم لاجئين أيضاً» (وهذا ما تُحاول إدارة ترامب تغييره). وفي رأي كرينبول أيضاً هذا تشويه صارخ ومتعمد.

يضيف كرينبول أيضاً، «تمثل الهجمات المتواصلة والمتصاعدة سياسياً ضد الدور الذي تضطلع به 'الأونروا' وخدماتها وتمويلها وشرعيتها جزءاً من استراتيجية تهدف إلى إضعاف المعايير الرئيسة لحلّ الدولتين أو

45 "ترحيب فلسطيني بقرار البرلمان الأوروبي دعم الأونروا".

46 من المعروف أن تجديد التفويض للأونروا يبدأ في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر (كل ثلاثة أعوام)، ويستمر حتى يوم التصويت الذي يخضع لمرحلتين: الأولى على مستوى فصغر أمام اللجنة الرباعية لمقاومة الاستعمار؛ والثانية مرحلة التصويت الكبير والعام، ويكون في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من كانون الأول/ ديسمبر. يُنظر: هاني العقاد، "الأونروا' الشطب أو تجديد التفويض...؟"، دنيا الوطن، 2019/9/15، شوهد في 2019/9/20، في: <https://bit.ly/2YbleGU>

47 "ترحيب فلسطيني بقرار البرلمان الأوروبي دعم الأونروا".

محوها، بل وفي الواقع إضعاف مبادرة السلام العربية لعام 2002. لذلك فإن الوقوف إلى جانب 'الأونروا' وخدماتها مسألة بالغة الأهمية [...] ومع شكري لما قدّمتموه من دعم يستحق أعلى تقدير، أطلب منكم مواصلة هذا السخاء والكرم [...] وأحثّ الدول كلها الأعضاء في جامعة الدول العربية على العمل الحثيث من أجل تجديد سلس لولاية 'الأونروا' في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 2019»<sup>(48)</sup>.

في كلام كرينبول السابق توصيف دقيق لحال الأونروا اليوم، لكن ما هو غير دقيق فيه تمامًا، على الرغم من ضرورته، هو المكان الذي قيل فيه، حيث يجب أن يُقال في الجمعية العامة للأمم المتحدة. فجميع أعضاء جامعة الدول العربية يعرفون ما يُخطط للقضية الفلسطينية ولللاجئين، ويُدركون أهمية الأونروا خدماتيًا و«رمزيًا» باعتبارها شاهدًا على هذه القضية، وحثّت الجامعة منذ عشرات الأعوام من أن المساس بالأونروا يُعدّ مساسًا بأحد أركان الأمن القومي العربي، لكن بما أن هذه الأركان الأساسية مُست وهُدمت أصلًا، ومنذ زمن عند بعض أعضاء الجامعة أنفسهم، نسأل بدورنا: هل من ضير إن مُست الأونروا وألغيت اليوم، عند هذا «البعض»؟

من جهته، أكد مجلس الجامعة أن أهداف الضغوط التي تتعرض لها الأونروا واضحة ومكشوفة للجميع، وترمي إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين. وشدّدت الجامعة على رفضها المساس بصفة اللاجئين الفلسطينيين أو تفويض التفويض الأممي الممنوح للأونروا كما هو منصوص عليه في قرار إنشائها؛ إذ أكّد الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة سعيد أبو علي، في الاجتماع الطارئ لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بالدول العربية الذي عُقد في الجامعة بناء على طلب دولة فلسطين، في الأول من أيلول/ سبتمبر 2019، أن «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) هي العنوان الذي يُجسّد مسؤولية المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس منذ بداية عملها الميداني في الأول من أيار/ مايو 1950»<sup>(49)</sup>.

إذا مزجنا كلام المفوض العام مع مواقف جامعة الدول العربية، فسنخرج بمزيج سياسي وإنساني لافت، لكن دونه سبعة مخاوف:

- كلام كرينبول جيد، لكن مكانه الطبيعي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وعند الدول الغربية التي انصاعت للخطة الأميركية - الصهيونية لإلغاء الأونروا أو تحويلها وإسقاط صفة اللاجئين عن الفلسطينيين وذريّتهم، وليس مكانه أمام أعضاء الجامعة.
- ترافقت هذه الهجمة الأميركية - الصهيونية مع «صفقة القرن» التي تعمل على إنهاء القضية الفلسطينية برقيتها، وبعض العرب في الجامعة مشاركون في هذه الصفقة ومؤيد لها، وبعض يؤيدها ويدعم الأونروا.
- يحمل التمويل العربي للأونروا إشكاليّتين: الأولى أهمية هذا التمويل لبقاء الأونروا واستمرار عملها في تقديم الخدمات، والثانية الخوف من تكريس الخطة الأميركية في تحويل الأونروا إلى منظمة عربية ضيقة، لا صفة دولية لها، كما ذكرنا سابقًا.

48 لمراجعة كلمة بيير كرينبول، يُنظر: "كلمة السيد بيير كرينبول المفوض العام في مجلس جامعة الدول العربية"، موقع الأونروا، 2019/9/10، شوهد في <https://bit.ly/2rTJbOJ>، في: 2019/9/22

49 "أكّدت أنّها العنوان الذي يُجسّد مسؤولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين: جامعة الدول العربية تُطالب بضرورة التصويت لدعم تجديد تفويض 'الأونروا'", العرب اليوم، 2019/9/5، شوهد في 2019/9/22، في: <https://bit.ly/35TrnSA>

- بعض الدول الأعضاء، لبنان مثلاً، لا ينسق ولا يتدخل مطلقاً في عمل الأونروا وسياستها، ويُهمل نهائياً الملف الفلسطيني، ويعتبره مصدر قلق واضطراب سياسي واجتماعي وطائفي، يريد التخلص منه بكل السبل وفي أسرع وقت (50)، لكن في الوقت نفسه متمسك، بقوة، بوجود الأونروا، لأن إلغائها بالنسبة إلى موقف لبنان الرسمي يعني التوطين.
  - لا يرفض بعض الأعضاء، مثل سورية والأردن ومصر، دمج الفلسطينيين في مجتمعهم.
  - السلطة الفلسطينية عاجزة عن تحمّل المهمّات التي تقوم بها الأونروا، وكما سنرى، تجفيف موارد السلطة هو لعبة سياسية وجزء من «الصفقة» لجربها عاجزة إلى طاولة المفاوضات بالشروط الإسرائيلية. وهذه السلطة نفسها لا تضع عودة اللاجئين على سلّم أولوياتها.
  - كرينبول نفسه هو المتّهم الأول بالفساد الأخلاقي والمالي من الولايات المتحدة (51).
- إذًا، كيف سيواجه العرب، على المستويين الرسمي والشعبي، هذه الخطة الأميركية - الصهيونية لإلغاء الأونروا؟

## 2. على الصعيد الفلسطيني

- هناك ثوابت فلسطينية بشأن موضوع الأونروا، على الرغم من إدراكهم مدى «الفساد» و«التلاعب» فيها، وخصوصاً من موظفيها الأجانب، وتقوم هذه الثوابت على:
- الأونروا حاجة حمائية وخدمائية وسياسية، باعتبارها منظمة دولية.
  - رفض إقحام الأونروا في أي حل سياسي في المنطقة.
  - الأونروا ليست خصماً لللاجئين الفلسطينيين في تقصيرها وتراجع خدماتها، بل إن الدول الممولة هي الخصم الحقيقي.
  - تصفية الأونروا جزء من تصفية قضيتهم وحرمانهم من حق العودة.

تحتاج هذه الثوابت إلى خطوات عملية لتعزيزها وجعلها فاعلة، وهذا ما يعجز عنه الفلسطينيون الذين أقصى ما يستطيعون فعله هو الإضرابات في مخيماتهم، أو رفع بعض الصوت في الإعلام؛ إذ إن منظمة التحرير الفلسطينية غير فاعلة في هذا المجال، حيث تقتضي مسؤوليتها الوطنية التمسك بحق العودة وتعريف اللاجئين الفلسطينيين الذي يشمل الآباء والأبناء وذريتهم وعدم القبول بربط الأونروا بأي حل أو مشروع سياسي في المنطقة غير القرارات التي أنشئت من أجله، وأهمها طبعاً قرار الجمعية العامة رقم 194 الذي يُقرّ بالعودة والتعويض. وعلى المنظمة والسلطة الوطنية أيضاً رفض تحمّل مهمات الأونروا، السياسية والخدمائية، باعتبارها

50 لمزيد من التفصيل بشأن العلاقة بين لبنان والأونروا، يُنظر: سليمان، أزمة الأونروا الراهنة، ص 15 - 18.

51 خضع كرينبول للجنة تحقيق أممية شكّلت خصوصاً للتحقيق في الفساد المتفشى في الأونروا، ويُقال عنه إنه المتورّط الأول فيه، ومعه صديقه ومساعدته الأميركية، ساندرام ميتشل، وهما متّهمان بإقامة علاقة شخصية فاسدة وغير سوية، ولهذا كان كرينبول يخضها بالبدخ والعطايا والسفريات، على حساب الخدمات المقدّمة إلى الفلسطينيين. واللافت هنا ثلاث إشكاليات: الأولى أن ميتشل مقرّبة جداً من وزارة الخارجية الأميركية وأجهزة الاستخبارات الأميركية؛ والثانية أنه مضى على تعيين كرينبول في منصبه نحو خمسة أعوام (عقبه أمين عام الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وأصبح المفوض العام للأونروا في 30 آذار/ مارس 2014، وبهذه الصفة بات برتبة نائب الأمين العام)، فلماذا السكوت عنه طوال هذه الفترة كلها؟ والثالثة لماذا لا يزال في وظيفته، حيث لم يستقل ولم يُقل؟ وتأثرت هذه الإشكاليات الثلاث علامات استفهام حوله، خصوصاً أن ميتشل كانت قد استقالت في عام 2011 من الأونروا، وكانت مديرتها في الأردن، بتهمة فساد، لكن بعد أربعة أعوام رُفعت إلى نائبة المفوض العام بقرار أميركي. واليوم قدّمت استقالتها للسبب نفسه، الفساد المالي والأخلاقي، فهل من منصب جديد لها؟

مهمة دولية تجاههم، ولأنهما غير قادرين على تحمّل هذه التبعات، وكى لا تكونا شريكين في إلغاء الأونروا. والمطلوب من منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية كلها وسلطة الحكم الذاتي أن تكون تحركاتها استراتيجية، ضمن خطة تهدف إلى حماية الأونروا ومعالجة أزمته المالية والعمل على توسيع خدماتها، وذلك من خلال الضغط على المجتمع الدولي ومؤسساته، والتنسيق مع الدول والمجالس العربية، واستنفار دبلوماسي في السفارات ومكاتب البعثات الفلسطينية كلها في العالم. لكن واقع هذا الدور الفلسطيني وحقيقته الآن أنه يعاني قصوراً لافتاً، وأقصى ما عنده تحبّط إعلامي واستعطاف شعبي وردة فعل آنية<sup>(52)</sup>.

## خاتمة

ليست صدفة الهجمة على الأونروا ومحاولة تصفيتها وإلغائها اليوم، باعتبارها تجسيداً للمسؤولية الدولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع «صفقة القرن»، وإن كانت هذه التصفية مشروعاً سياسياً متجدداً، تعمل عليه إسرائيل والولايات المتحدة منذ زمن طويل، وشاركتها، للأسف، عن دراية أو جهل، لا يهم، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في فترة من الفترات. ومن حسن حظ اللاجئين الفلسطينيين، ربما، أن هذه القيادة وما ولّدتها من سلطة وطنية، كانت ضعيفة وُجِدَت بالسلام الصهيوني والأميركي، فاقترت تأثيرها على أنها بررت هذه الهجمة الأميركية - الإسرائيلية وسمحت لها بالتمادي.

إن قرار إلغاء الأونروا مربوط بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وبحسب ما يُشاع عن الكثير من الدول والهيئات والمؤسسات الدولية والعربية، فإن أمر الإلغاء شبه مستحيل عمومًا، أو على الأقل غير متاح في الظروف والمعطيات الراهنة. لذلك، وهذا هو الأخطر والأهم، أن الولايات المتحدة سوف تُكثّف جهودها لإفشال الأونروا، باعتباره سبيلاً لتحويلها إلى وكالة شكلية لا حول لها ولا قوة، ومن ثمّ غير فاعلة<sup>(53)</sup>؛ وماذا سيفعل العرب والفلسطينيون، شعبياً ورسمياً؟

إذًا، نحن أما إشكالية جديدة، أصعب وأخطر وأعمق؛ حيث ما عادت الهجمة على الأونروا بشكل خاص باعتبارها منظمة دولية شاهدة «رمزيًا» على قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل ستستهدف الهجمة اليوم، وبعض المباركة العربية، القضية الفلسطينية كلها وكيفية فتح الأبواب العربية أمام إسرائيل. ويتزامن هذا كله مع تشرذمٍ وتهالكٍ وضعف وانقسامات وحروب عربية.

يرى جابر سليمان، وهو خبير في شؤون الأونروا، أن هناك سيناريوهات مستقبلية ثلاثة محتملة في خصوص وضع الأونروا<sup>(54)</sup>:

- السيناريو الأول، أن تتمكن الأونروا، وهي المعتادة على مواجهة الأزمات، من تجاوز أزمة التمويل الراهنة، مستفيدة من دعم بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثل الاتحاد الأوروبي، ومعارضة بعض أعضاء الكونغرس ومجلس النواب الأميركي سياسة ترامب، ودعم بعض الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ماديًا وسياسيًا، ومحاولة الأونروا إصلاح نفسها بنفسها.
- السيناريو الثاني، فشل الأونروا في القدرة على تعويض التمويل الأميركي لها، ومواصلة الهجمة عليها، بهدف الابتزاز السياسي ضمن الهجمة الأكبر؛ أي «صفقة القرن».

52 أقصى ما فعلته السلطة الفلسطينية في مواجهة الهجمة على الأونروا وإلغائها من الإدارة الأميركية مؤخرًا، أنها دعت مجلس جامعة الدول العربية لمناقشة هذه الأزمة، والاستماع إلى موقّض عام الأونروا، وبعض الخطابات العاطفية وكلمات الشكر للدول الأعضاء التي ساهمت في سد جزء من عجز الأونروا، ومن ثمّ ترك أمر التحقيق في الفساد أو تقليص الخدمات أو الإلغاء أو التحويل إلى مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة وإسقاط تعريف اللاجئين الفلسطيني، للولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل.

53 يُنظر: بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، ص 11.

54 لمزيد من التفاصيل بشأن هذه السيناريوهات المحتملة، يُنظر: سليمان، أزمة الأونروا الراهنة، ص 19 - 21.

- السيناريو الثالث، نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل في تحويل دور الأونروا المحدد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، والتأثير في الجمعية العامة نفسها، ودمجه ضمن صلاحيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ ما يعني إلغاء القرار 302، ومع الأونروا.

والمراهنة هنا على وعي اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم لمخاطر تصفية قضيتهم ومقاومتهم لها، وخصوصاً أنهم تعلموا درساً في الخداع الأميركي - الإسرائيلي في ما يتعلق بالسلام. لهذا عليهم، شعباً وقيادة، تكثيف الجهود والتحركات الجادة والاتصالات الدبلوماسية مع مناصريهم وأصدقائهم للضغط في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل عدم المسّ بقراراتها المنصفة لحقوقهم الوطنية والإنسانية. وعليهم أن يعتبروا من تجربتهم السابقة في عام 1991، لما ألغت الجمعية العامة قرارها رقم 3379 الذي كان يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. والمفارقة هنا أن هذا القرار الأخير ألغي في حينها بخدعة «السلام» التي صدّقها العرب ولم يحصلوا عليه، بل نالوا المزيد من الدمار والحروب والانقسامات الداخلية، وارتاحت إسرائيل؛ وتقوم محاولة إلغاء القرار 302 اليوم على وعود «تنموية»، وتبدو بوادر الإفلاس والجوع والغلاء ماثلة.

ما يهم اليوم، وحتى ثلاثة أعوام مقبلة، أن الأونروا قطعت حاجزاً خطراً يتمثل في سعي الإدارة الأميركية لإلغاء هذه الوكالة بما تمثله من شاهد على القضية الفلسطينية، وما تُقدمه لبعض اللاجئين من الخدمات المعيشية هم في أمس الحاجة إليها. وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بواجبها القانوني والإنساني، وجدّدت ولاية الأونروا، بتصويت 170 عضواً. وتمنى القرار من الجهات المانحة كلها أن «تواصل تكثيف جهودها لتلبية الحاجات المتوقعة لـ 'الأونروا'، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة النفقات الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الخطرة»، حيث أعرب المصوّتون لمصلحة القرار عن «شديد القلق إزاء الحالة البالغة الصعوبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون تحت الاحتلال، بما في ذلك ما يتصل بسلامتهم ورفاههم وأحوالهم المعيشية الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً اللاجئين في قطاع غزة». وأثنى قرار الجمعية العامة أيضاً على «الوكالة لتقديمها المساعدة الحيوية إلى اللاجئين الفلسطينيين وللدور الذي تقوم به بوصفها عامل استقرار في المنطقة». وفي هذا الكلام ردٌّ مبطنٌ على ادّعاءات الإدارة الأميركية، ومعها الموقف الإسرائيلي، بانتفاء دور الأونروا وضرورة وجودها. وفي هذا التصويت ما يؤكد أن المشروع الأميركي - الصهيوني ليس قدرًا محتومًا، وفي الإمكان إسقاطه ومواجهته، إن صدقت النيات العربية عمومًا، والفلسطينية خصوصًا. والأهم من ذلك كله، أن أصحاب هذا المشروع لم يتوقعوا أن يصل هذا الإجماع الدولي على التمديد للأونروا إلى هذا الرقم؛ ما مثل ضربة لهم، على الرغم من الجهود التي بذلوها طوال الأعوام والشهور التي سبقت جلسة التصويت.

لكن، القضية/ المعركة لم تنته هنا، بل سيعاود أصحاب هذا المشروع تحركاتهم، وعلى العرب والفلسطينيين الالتزام والتمسك بحقوقهم التي يبدو أنها جُرّفت، للأسف، بجهل أو برودة فعل من سوء الأوضاع والمعيشة والتمييز الذي يعيشونه في بعض الدول العربية، إلى التفريط في هذا الإنجاز، والتفريط في أهمية وجود الأونروا الرمزي والفعلي؛ إذ بدأنا نسمع أصواتاً (وتسجيلات) لفلسطينيين، لا نعرف مدى تأثيرهم وجدّيتهم وكم هو عددهم ومن يقف وراءهم، في المخيمات اللبنانية، تدعو إلى نقل ملف اللاجئين الفلسطينيين من وصاية وكالة الأونروا إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وهذا موقف مريب ويدعو إلى الاستهجان<sup>(55)</sup>.

ما نخلص إليه، أن هناك حاجة ماسة إلى بلورة خطة جادة، فلسطينية وعربية ودولية، شعبية ورسمية، تواجه الهجمة الأميركية - الصهيونية، وربما معها بعض الأعوان من العرب والفلسطينيين، تقوم على توفير دعم

55 نقل هذا الموضوع: سناء الجاك، "فلسطينيون في لبنان يطالبون بنقل الوصاية من 'أونروا' إلى المفوضية العليا للاجئين"، الشرق الأوسط، 2019/10/8. الاافت أن هذه الصحيفة تفرّدت في نقل مثل هذا الموضوع، وذكرناه هنا ليس من باب تأكيده أو نفيه، بل من باب الإشارة والتساؤل: هل هناك ما يحضّر له في هذا المجال عند بعض الأنظمة العربية، وأعوان لهم في المجتمع الفلسطيني؟

بديل للأونروا، والعمل على تحسين صورته، والضغط في الأمم المتحدة. والأهم ألا نغرق في وعود خادعة، ونستكين لمواقف دولية ناصرت اليوم قضية الأونروا، ونوقف العمل الدائم لتعزيز هذا الدعم والمناصرة، فنتجدد نكبتنا مرة ثانية.

كما أنّ من الضروري الالتفات إلى أصحاب العُسر الشديد والفقر والعوز في المخيمات الفلسطينية، حيث تزيد نسبتهم المعلنة على خمسة في المئة، وإلى الشباب العاطل من العمل الذين تُقارب نسبتهم في بعض المخيمات في مناطق اللجوء 40 في المئة (كما هي الحال في مخيمات لبنان). وهو ما شجعهم على الهجرات غير الشرعية، أو اللجوء إلى عصابات الإرهاب، أو الوقوع في حبال الدسائس والمؤامرات.

كانت الأونروا، على الرغم من المآخذ الكثيرة على عملها، تُقدم وتسد فجوة معيشية وخدمية وتعليمية مهمة في هذه المجتمعات الفلسطينية، فهل من بديل خدماتي عربي؟ وهل من بديل سياسي دولي «يحرص» حق الفلسطينيين في بلادهم وقضيتهم؟

## المراجع

### العربية

«بالأرقام»، موقع الأونروا، في: <https://bit.ly/2qnl6P6>

«الشركاء الحكوميون»، موقع الأونروا. في: <https://bit.ly/34MzYq9>

«من نحن؟»، موقع الأونروا. في: <https://bit.ly/2sGdglw>

أوليه، جان إيف. **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (1948-1951): حدود الرفض العربي**. ترجمة نصير مروة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.

بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين). «مواجهة الهجمة على الأونروا: ورقة محددات ومبادئ ومقترح، خطة استراتيجية فلسطينية». أيلول / سبتمبر 2018، في: <https://bit.ly/33MPjWm>

بلفر، جيرهارد وإنغريد جاسنر. **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين: مذكرة تُطالب المجتمع الدولي تحمّل مسؤوليته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين**. تحرير محمد جرادات. بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، 1997. في: <https://bit.ly/2rcITCC>

بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994. الحسيني، جلال. «تمويل الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين». دليل الرصد السياسي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية). 2015/7/3. في: <https://bit.ly/2YbZZfY>

سليمان، جابر. **أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة**. سلسلة حوارات السياسات-العلاقات اللبنانية الفلسطينية/6. بيروت: مبادرة المساحة المشتركة؛ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018.

\_\_\_\_\_ . **العلاقات اللبنانية الفلسطينية: منظور سياسي وحقوقى وأمني**. سلسلة حوارات السياسات، رقم (5). بيروت: مبادرة المساحة المشتركة، 2017.

طعمة، جورج. **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. المجلد الأول، 1947 - 1974.** ط 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

قسم الأرشيف والمعلومات. **اللاجئون الفلسطينيون في العراق.** تقرير معلومات 12. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

لجنة الحوار الفلسطيني اللبناني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان. **التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.** بيروت: 2017. في: <https://bit.ly/2DIsA3m>

## الأجنبية

Abu Zayd, Karen. "Guest Writer: UNRWA Needs Support not Brickbats." *Middle East Monitor*. 29/2014/1/. at: <https://bit.ly/2RpaUSt>

Bartholomeusz, Lance. "The Mandate of UNRWA at Sixty." at: <https://bit.ly/2Res9FR>

Nachmias, Nitza. "UNRWA Betrays Its Mission." *Middle East Quarterly*. vol. 19. no. 4 (Fall 2012). at: <https://bit.ly/368gblx>

Pipes, Daniel. "History of the Kirk Amendment concerning UNRWA." *Middle East Forum*. at: <https://bit.ly/34KNpXv>

Rosen, Steven J. "Why Has the U.S. Congress Done So Little About UNRWA?". *Middle East Forum* (winter 2014-2015). at: <https://bit.ly/2DIybGW>

"What Role for UNRWA? Opportunities and Constraints: A Durable Solution to the Palestinian Refugee Issue." Discussion Paper Prepared by BADIL Resource Center for Palestinian Refugee and Residency Rights for the PRRN Workshop on the Future of UNRWA, UK, February 2000. at: <https://bit.ly/2P6SpiO>